

A/57/9

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 26 سبتمبر 2017

جمعيات الدول الأعضاء في الويبو

سلسلة الاجتماعات السابعة والخمسون

جنيف، من 2 إلى 11 أكتوبر 2017

الخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2018-2027

وثيقة من إعداد الأمانة

1. تحتوي هذه الوثيقة على "الخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2018-2027" (الوثيقة WO/PBC/27/9).

2. وترد أي قرارات للجنة بشأن تلك الوثيقة في "قائمة القرارات التي اعتمدها لجنة البرنامج والميزانية" (الوثيقة A/57/5).

3. إن جمعيات الويبو مدعوة، كل فيما يعينها، إلى أن توافق على تمويل المشروعات المقدمة في الخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2018-2027 فيما يخص الشائبة 2018/2019 بمبلغ إجمالي قدره 25.5 مليون فرنك سويسري من أموال الويبو الاحتياطية.

[تلي ذلك الوثيقة WO/PBC/27/9]

WO/PBC/27/9

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 10 أغسطس 2017

لجنة البرنامج والميزانية

الدورة السابعة والعشرون

جنيف، من 11 إلى 15 سبتمبر 2017

الخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2018-2027

وثيقة من إعداد الأمانة

1. إن لجنة البرنامج والميزانية، إذ استعرضت الخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2018-2027 (الوثيقة WO/PBC/26/9) خلال دورتها السادسة والعشرين:

"1" ناقشت وأيدت على نحو شامل الأهداف والنتائج المرتقبة والعوامل الدافعة لمشروعات الاستثمارات الرأسمالية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسلامة والأمن والمباني ضمن الخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2018-2027، بمبلغ إجمالي قدره 25.5 مليون فرنك سويسري؛

"2" وأبرزت أهمية مشروعات الاستثمارات الرأسمالية لضمان أن تظل الويبو ملائمة للغرض؛

"3" وأحالت إلى الدورة السابعة والعشرين للجنة الميزانية مسألة النظر في موضوعات محدّدة من بينها تخصيص المشروعات المقترحة للاتحادات ضمن الخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2018-2027.

2. وعملاً بقرار لجنة البرنامج والميزانية خلال دورتها السادسة والعشرين، تُقدّم الخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2018-2027 من جديد إلى اللجنة في دورتها الحالية.

3. وفيما يلي فقرة القرار المقترحة.

4. أوصت لجنة البرنامج والميزانية جمعيات الويبو، كل فيما يعنينا، بأن توافق على تمويل المشروعات المقدمة في الخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2018-2027 فيما يخص الشناتية 2018/2019 بمبلغ إجمالي قدره 25.5 مليون فرنك سويسري من أموال الويبو الاحتياطية

[تلي ذلك الخطة الرأسمالية الرئيسية
للفترة 2018-2027]

الخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2018-2027

معلومات أساسية

1. أوصت لجنة البرنامج والميزانية في دورتها الحادية والعشرين (من 9 إلى 13 سبتمبر 2013) جمعيات الدول الأعضاء في الويبو بأن توافق على خطة الويبو الرأسمالية الرئيسية (الوثيقة WO/PBC/21/18)، التي وافقت عليها الجمعيات بعد ذلك في الوثيقة A/51/14. وقد أرست الخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2014-2019 الأساس لخطة شاملة مستمرة لمدة ست سنوات تغطي احتياجات المنظمة من الاستثمارات الرأسمالية فيما يخص المشروعات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمباني، والأمن والسلامة. وكان من أهداف الخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2014-2019 ما يلي:

(أ) ضمان التخطيط في الوقت المناسب للاستثمارات الرأسمالية اللازمة لضمان أن تظل الويبو قادرة على الاضطلاع بولايتها،

(ب) وتقليل الحاجة إلى إصلاحات تفاعلية وطارئة،

(ج) والتخلص من المخاطر المتعلقة بالبيئة أو الأمن أو الصحة أو السلامة أو جميعها، أو الحد من وطأة هذه المخاطر.

2. وكانت الخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2014-2019 تمثل خطة لسبعة مشروعات استثمارية رأسمالية رئيسية تُموّل من الأموال الاحتياطية وتستوفي متطلبات سياسة الأموال الاحتياطية والمبادئ المُطبّقة على استخدام الأموال الاحتياطية¹. وشملت هذه الخطة فترة زمنية قدرها ست سنوات تضمنت ثلاث ثنائيات (2014-2015، و2016-2017، و2018-2019) بميزانية إجمالية قدرها 11.2 مليون فرنك سويسري.

حالة الخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2014-2019 والمشروعات الخاصة الأخرى المُموّلة من الأموال الاحتياطية

3. لقد أدرجت ضمن تقارير أداء البرنامج التي قُدّمت كل سنة وكل سنتين إلى لجنة البرنامج والميزانية تقارير دورية بشأن حالة تنفيذ المشروعات الفردية في الخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2014-2019. ويرد التقدم المحرز في كل مشروع حتى نهاية عام 2016 في الملحق الثالث لتقرير أداء البرنامج لعام 2016. أما تقارير المشروعات الخاصة الأخرى المُموّلة من الأموال الاحتياطية، مثل مشروع التخطيط للموارد المؤسسية، فقد قُدّمت/تُقدّم إلى لجنة البرنامج والميزانية في تقارير مرحلية سنوية منفصلة.

4. ويقدم الجدول 1 تحديثاً بشأن حالة استخدام الميزانية حتى نهاية عام 2016 والنفقات المتوقعة في عام 2017 وفي الثنائية 2018/2019 لمشروعات الخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2014-2019، فضلاً عن المشروعات الخاصة الأخرى الجاري تنفيذها حالياً والمُموّلة من الأموال الاحتياطية.

¹ انظر الوثيقة WO/PBC/15/7 Rev.

الجدول 1: حالة مشروعات الخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2014-2019 وغيرها من المشروعات الخاصة الجارية
الممولة من الأموال الاحتياطية
(بالآلاف الفرنكات السويسرية)

النفقات المتوقعة للفترة 2018-2019	النفقات المتوقعة لعام 2017	يُعاد إلى الأموال الاحتياطية	الرصيد المتبقي في احتياطي المشروعات الخاصة 31 ديسمبر 2016	النفقات التراكمية حتى 31 ديسمبر 2016	إجمالي ميزانية المشروع	
245	326	-	571	129	700	<i>الخطة الرأسمالية الرئيسية 2019-2014</i>
515	1,029	-	1,544	524	2,068	تعزيز الأمن
3,338	2,225	-	5,563	437	6,000	تنفيذ إدارة المعلومات المؤسسية
-	-	487	487	263	750	تجديد مبنى نظام البراءات
238	477	-	715	245	960	نظام التبريد بمياه بحيرة جنيف
-	-	206	206	94	300	تجديد قبة مبنى أرباد بوكش
-	-	209	209	191	400	تغيير نوافذ مبنى أرباد بوكش
-	-	-	-	-	-	السلامة والحماية من الحرائق
4,335	4,057	902	9,295	1,883	11,178	المجموع الفرعي للخطة الرأسمالية الرئيسية 2019-2014
<i>مشروعات خاصة أخرى</i>						
-	83	-	83	1,117	1,200	المؤشرات المقبولة للسلع والخدمات
1,200	3,500	2,533	7,233	18,108	25,341	مشروع التخطيط للموارد المؤسسية
-	175	-	175	5,005	5,180	مشروع استثمار رأس المال في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
1,200	3,758	2,533	7,491	24,230	31,721	المجموع الفرعي للمشروعات الخاصة الأخرى
5,535	7,815	3,435	16,786	26,113	42,899	مجموع المشروعات الممولة من الأموال الاحتياطية

5. وفي نهاية عام 2016، بلغ الرصيد المتبقي في الأموال الاحتياطية للمشروعات الخاصة 16.786 مليون فرنك سويسري. وأشارت التقديرات إلى أن هناك مبلغاً إجماليًا قدره 3.435 مليون فرنك سويسري في الأموال الاحتياطية للمشروعات الخاصة لن يكون مطلوباً بعد الآن، ولذلك سيُعاد إلى الأموال الاحتياطية. ويرجع ذلك إلى: "1" انخفاض تكاليف مشروع التخطيط للموارد المؤسسية عما كان مُتدراً في الأصل، "2" وانخفاض نفقات مشروع مياه بحيرة جنيف ومشروع السلامة والحماية من الحريق عما كان متوقعاً، "3" والانتفاء إلى أن مشروع تغيير نوافذ مبنى أرباد بوكش، على النحو المقترح في الأصل، غير قابل للتنفيذ. ومن المتوقع للرصيد البالغ 13.351 مليون فرنك سويسري في الأموال الاحتياطية للمشروعات الخاصة أن يُستخدم بالكامل خلال الفترة 2017-2019.

6. وتجدر الإشارة إلى أن مشروع تجديد مبنى نظام البراءات سيُنقذ إلى جانب تحسينات كهربائية وأمنية إضافية من المقترح تمويلها في الشائبة 2019/2018 ضمن الخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2018-2027. وسيؤدي دمج المشروعين إلى تقليل المتطلبات المتعلقة بنقل الموظفين خلال مرحلة التشييد، وتجنب إعادة فتح موقع عمل رئيسي آخر بعد بضع سنوات فقط من استكمال الخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2014-2019، وتفادي التكاليف وتحقيق وفورات فيها، والسماح باستخدام تكنولوجيات جديدة على نحو أكثر كفاءة في شتى الأنظمة والأجهزة التقنية.

السياسة المراجعة المتعلقة بالأموال الاحتياطية

7. استعرضت لجنة البرنامج والميزانية في دورتها الثالثة والعشرين سياسة مراجعة تتعلق بالأموال الاحتياطية²، وأوصت اللجنة الجمعيات بالموافقة عليها. والغرض من هذه السياسة الجديدة هو زيادة تعزيز الإدارة المالية وإدارة المخاطر، وإمداد الأمانة بتوجيهات معززة بشأن الإدارة المتواصلة للأموال الاحتياطية، بما في ذلك السيولة والمستويات المستهدفة، وتوضيح متطلبات الإبلاغ عن الأموال الاحتياطية. وتحتوي السياسة المراجعة على مجموعة من المبادئ المُنفحة بشأن استخدام الأموال الاحتياطية وصناديق رؤوس الأموال العاملة، وترد هذه المبادئ في المرفق الأول لهذه الوثيقة.

² يرجى النظر إلى الوثيقتين WO/PBC/23/8 و WO/PBC/23/9.

الخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2018-2027

8. تحتاج المنظمة إلى استثمارات رأسمالية مستمرة في مجالات المباني، والسلامة والأمن، ومبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتأدية ولايتها على أكمل وجه. ولذلك وُضعت خطة رأسمالية رئيسية تُوضِّح الاستثمارات الرأسمالية الرئيسية المطلوبة في المباني والسلامة والأمن على مدى 10 سنوات. وإضافةً إلى ذلك، حُدِّد عدد من مشروعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات الأولوية القصوى لتعزيز أنظمة التسجيلات الدولية وضمان تسيير أعمالها.

9. ويقضي المبدأ 3 من مبادئ السياسة المتبعة في مجال الاحتياطات أن تكون المشروعات المُموَّلة من الأموال الاحتياطية غير متكررة لإدخال تحسينات رأسمالية. وينص المبدأ 3 على أن المشروعات المدرجة في الخطة الرأسمالية الرئيسية الطويلة الأجل قد تُحدَّد كمشروعات تتعلق بالبناء/التجديد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويلزم إنجازها لكي تظل مرافق المنظمة وأظمتها وافية بالغرض المنشود منها وذلك بإجراء توسيعات أو إضافات مهمة. وتماشياً مع المبدأ 3 من مبادئ السياسة المُراجعة بشأن الأموال الاحتياطية، استُبعد من الخطة الرأسمالية الرئيسية كل ما سيلزم لاستمرار تقديم الخدمات الحالية من مشروعات تتعلق بالصيانة المستمرة للمرافق وبالتحسينات الطفيفة المدخلة على الهياكل أو الأنظمة، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات، وكان هذا الاستبعاد بسبب عدم استيفاء معايير المشروعات غير المتكررة لإدخال تحسينات رأسمالية.

10. وتُميز الخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2018-2027 بين: "1" خطة رأسمالية رئيسية لمشروعات تتعلق بالمباني والسلامة والأمن وتغطي الفترة 2018-2027، وهي موجزة في المرفق الثامن، "2" وأربعة مشروعات رئيسية للاستثمار الرأسمالي في تكنولوجيا المعلومات لتنفيذها خلال الثنائية 2018-2019.

دوافع الخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2018-2027

11. لقد أعدت الخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2018-2027 بعد النظر في الدوافع الرئيسية لمشروعات الاستثمار الرأسمالي، على النحو المُفضَّل أدناه، من أجل ضمان اضطلاع الويبو بولايتها على أكمل وجه. كما أن هذه الدوافع تُيسر تقييم امتثال المشروعات للمبادئ المنصوص عليها في السياسة المُراجعة في مجال الاحتياطات من عدمه.
- **دورة الحياة – الإدارة الفعالة لدورة حياة الأصول من المعدات والمرافق، بما في ذلك أعمال الإصلاح والتجديد الأساسية أو ترميم الأصول البالية، لمنع المخاطر المتعلقة بالسلامة وبعدم قابلية تشغيل تلك الأصول.**
- **اللوائح – تنفيذ مشروعات لضمان الامتثال التنظيمي للأطر التنظيمية السويسرية الفيدرالية والمحلية، فضلاً عن المبادئ التوجيهية التي اعتمدها الأمم المتحدة.**
- **احتياجات العمل – بناء أصول جديدة أو اقتناؤها، مما يمكن المنظمة من تحسين الخدمات المقدمة إلى الدول الأعضاء وعملاء الويبو أو توسيع نطاق هذه الخدمات.**
- **البيئة – الاستثمار في مبادرات الطاقة المتجددة، مما سيققل من أثر انبعاثات الويبو الكربونية.**
- **تيسير النفاذ – الاستثمار في مبادرات لجعل مباني الويبو وخدماتها متاحة لجميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم الأشخاص من ذوي الإعاقات.**
- **فعالية التكاليف – الاستفادة من تحسينات جديدة للتكنولوجيات والمعدات والأنظمة من أجل تقليل النفقات التشغيلية المتكررة.**
- **الأمن والسلامة وتأمين المعلومات – تنفيذ تدابير الوقاية والحماية للحد من قابلية الويبو للتضرر في حالة التهديدات ولحماية موظفي الويبو والمندوبين والزوار بالإضافة إلى أصول الويبو المادية والمعلوماتية.**

ملخص الخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2018-2027

12. يلخص الجدول 2 مشروعات الخطة الرأسمالية الرئيسية، والجدول الزمني لتنفيذها، والتكاليف المقدرة غير المتكررة خلال الفترة 2018-2027.

الجدول 2: ملخص الخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2018-2027
(بالآلاف الفرنكات السويسرية)

المشروعات	19-2018	21-2020	23-2022	25-2024	27-2026	مجموع 10 سنوات
مشروعات تتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات						
منصة عالمية للملكية الفكرية	4,547	-	-	-	-	4,547
مرحلة أولى	-	x	-	-	-	-
مرحلة ثانية	-	-	-	-	-	-
منصة محكمة وأمنة لنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات	8,000	-	-	-	-	8,000
مرحلة أولى	-	23,390	-	-	-	23,390
مرحلة ثانية	6,000	-	-	-	-	6,000
منصة مدريد المعلوماتية	930	-	-	-	-	930
نظام تسجيل المؤتمرات	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي لمشروعات تكنولوجيا المعلومات	19,477	23,390	-	-	-	42,867
مشروعات تتعلق بالمباني						
إنشاء استديو وسائط متعددة	1,700	-	-	-	-	1,700
تجديدات دورة الحياة	-	-	-	-	-	-
أعمال إضافية في مبنى نظام البراءات	1,950	-	-	-	-	1,950
مبنى أرياد بوكش	-	-	20,000 - 25,000	-	-	20,000 - 25,000
مبنى جورج بودنهاوزن	-	-	-	15,000 - 20,000	-	15,000 - 20,000
موقف سيارات	-	700	-	-	-	700
أنظمة/ تركيبات ميكانيكية	-	-	-	-	-	-
إمدادات المياه	-	900	-	-	-	900
كهرباء وطاقه	1,300	-	1,300	-	-	2,600
مصاعد	430	1,070	-	-	-	1,500
المجموع الفرعي للمشروعات المتعلقة بالمباني	5,380	2,670	21,300 - 26,300	15,000 - 20,000	-	44,350 - 54,350
معدات وأنظمة الأمانة						
أنظمة الحرائق	220	-	1,476	-	-	1,696
معدات الأمانة	400	500	330	-	-	1,230
المجموع الفرعي للمشروعات المتعلقة بالأمن	620	500	1,806	-	-	2,926
مجموع التكاليف المقدرة	25,477	26,560	23,106 - 28,106	-	15,000 - 20,000	90,143 - 100,143

ملاحظة: يشير الرمز x إلى أن التكاليف سُحِّدَ لاحقاً

13. وتمثل الخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2018-2027 خطة متجددة لمشروعات الاستثمار الرأسمالي، وسيجري تحديثها وعرضها على الدول الأعضاء مرة كل سنتين مع تنقيح نطاق كل مشروع وتكاليفه المقدرة.

اقتراح لتمويل مشروعات الخطة الرأسمالية الرئيسية من الأموال الاحتياطية في الثنائية 2019/2018

14. بناء على الخطة الرأسمالية الرئيسية لفترة 2018-2027، يرد في الجدول 3 ملخص للمشروعات المقترحة تمويلها من الأموال الاحتياطية في الثنائية 2019/2018.

الجدول 3: مشروعات الخطة الرأسمالية الرئيسية للثنائية 2019-2018 (بالآلاف الفرنكات السويسرية)

2019-2018	مشروعات
مشروعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	
4,547	منصة عالمية للملكية الفكرية (المرحلة 1)
8,000	منصة صامدة وأمنة لنظام معاهدة البراءات (المرحلة 1)
6,000	منصة مدريد المعلوماتية
930	نظام تسجيل المؤتمرات
19,477	المجموع الفرعي لمشروعات تكنولوجيا المعلومات
مشروعات تتعلق بالمباني	
1,700	إنشاء استديو وسائط متعددة
1,950	أعمال إضافية في مبنى نظام البراءات
	أنظمة / تركيبات ميكانيكية
1,300	كهرباء وطاقة
430	مصاعد
5,380	المجموع الفرعي لمشروعات المباني
معدات وأنظمة أمنية	
220	أنظمة الحرائق
400	معدات أمنية
620	المجموع الفرعي لمشروعات الأمن
25,477	مجموع التكاليف المقدرة

15. ويقدر مجموع التكاليف غير المتكررة للمشروعات الرئيسية المقترحة ذات الأولوية في الثنائية 2019/2018 بمبلغ 25.5 مليون فرنك سويسري. ولا توجد تكاليف تشغيلية/متكررة للمشروعات في الثنائية 2019/2018.

16. ويتسم كل مشروع مقترح أو مرحلة مقترحة لمشروع بالاستقلال. ولذلك فإن الموافقة على تنفيذ المشروعات في الثنائية 2019/2018 لا تحم مسبقاً على أي قرارات مستقبلية بشأن تمويل المشروعات أو مراحل المشروعات في ثنائيات لاحقة. ويرد في المرفقات الموجودة بين المرفق الثاني والمرفق السابع وصف مُفصّل لكل مشروع من المشروعات المقترحة تمويلها من الأموال الاحتياطية.

حالة استخدام الأموال الاحتياطية

17. إن المبدأ الأول (المبدأ 1) الذي يحدد استخدام الأموال الاحتياطية يتعلق بتوفر مبالغ تتجاوز المستوى المستهدف للاحتياطي. ويُقدّر رصيد الأموال الاحتياطية الزائد على المستوى المستهدف للأموال الاحتياطية المطلوبة واحتياطي المشروعات الخاصة بمبلغ 89.1 مليون فرنك سويسري في نهاية عام 2017³. ومن باب الحذر، لا يشمل حساب الأموال

³ هذا التقدير لا يراعي النتيجة الإجمالية المتوقعة بعد ما يُنق من الأموال الاحتياطية في عام 2017، التي تبلغ 24.3 مليون فرنك سويسري

الاحتياطية المتوفرة: "1" صناديق رؤوس الأموال العاملة وفائض إعادة تقييم الاحتياطي وفقاً للمبدأ 2 من مبادئ السياسة المراجعة في مجال الاحتياطات، "2" والنتيجة الإيجابية المتوقعة بعد ما يُنفق من الأموال الاحتياطية في عام 2017.

الجدول 4: الوضع المُقدَّر للأموال الاحتياطية في نهاية عام 2017

(بملايين الفرنكات السويسرية)

287.7	مجموع الأموال الاحتياطية*، الرصيد الختامي في 2016.12.31 بما في ذلك:
270.9	الفوائض المتراكمة، الرصيد الختامي في 2016.12.31
16.8	احتياطي المشروعات الخاصة، الرصيد الختامي في 2016.12.31

(3.4)	احتياطي المشروعات الخاصة الذي لم يعد مطلوباً الرصيد المتبقي من احتياطي المشروعات الخاصة لخطّة الفترة 2014-2019 وغيرها من المشروعات الجارية الخاصة المؤولة من الأموال الاحتياطية
13.4	
25.5	احتياطي المشروعات الخاصة المتوقع بعد الموافقة على مشروعات خطّة الثنائية 2018-2019
38.9	مجموع احتياطي المشروعات الخاصة المقدر، بما في ذلك مشروعات خطّة الثنائية 2018-2019

248.9	مجموع الأموال الاحتياطية باستثناء مجموع احتياطي المشروعات الخاصة، بما في ذلك خطّة الثنائية 2018-2019
159.8	احتياطي صناديق رؤوس الأموال العاملة المستهدف للثنائية 2018/2019**
89.1	رصيد الأموال الاحتياطية الذي يتجاوز المستوى المستهدف للاحتياطي***

* باستثناء صناديق رؤوس الأموال العاملة وفائض إعادة تقييم الاحتياطي

** يستند الاحتياطي المستهدف إلى أهداف الاتحادات المحددة في السياسة المراجعة في مجال الاحتياطات، أي 22 في المائة من مجموع ميزانية

الثنائية 2018/2019 البالغة 725 مليون فرنك سويسري.

*** لا يراعى النتيجة الإيجابية المتوقعة بعد ما يُنفق من الأموال الاحتياطية في عام 2017، التي تبلغ 24.3 مليون فرنك سويسري.

18. ويمكن – كما يتضح من الجدول 4 – استيعاب التمويل المقترح البالغ 25.5 مليون فرنك سويسري للخطة الرأسمالية الرئيسية للثنائية 2018-2019 دون التأثير على المستوى المستهدف المطلوب للأموال الاحتياطية، لأن الأرصدة المتوقعة يمكن أن تستوعب بحسن التدبير نفقات المشروعات المقترحة.

19. وتجدر الإشارة إلى أن النفقات الخاصة بمشروعات تكنولوجيا المعلومات سوف تُرسمَل إذا كانت تستوفي معايير القيد المطلوبة، لأن البيانات المالية للمنظمة تُعدّ على أساس معايير إيساس. وسوف تُرسمَل كذلك النفقات الخاصة بمشروعات المباني التي تُمدّد فترة الانتفاع بالمباني أو تعزز قيمة المباني المتضررة. وسوف يُحدّد، في كل مشروع، ما إذا كانت الرسملة مسموحاً بها أم لا بموجب معايير إيساس حينما تُتاح معلومات مفصلة عن التكاليف والتنفيذ المقرر. وفي حالة رسملة المشروع، تُقيّد النفقات على مدى فترة الانتفاع بالأصل الناتج حالما يكتمل المشروع ويصبح متاحاً للاستخدام. ومن ثمّ، يؤجّل، في هذه الحالات، أثر النفقات على الأموال الاحتياطية للمنظمة على مدى فترة أطول من خلال رسم إهلاك أو استهلاك سنوي، بدلاً من التأثير الفوري عند تنفيذ المشروع.

توزيع المشروعات المقترحة في الخطة الرأسمالية الرئيسية للثنائية 2018-2019 على الاتحادات

20. تُوزّع مشروعات الخطة الرأسمالية الرئيسية المقترح تمويلها من الأموال الاحتياطية في الثنائية 2018/2019 على الاتحادات بناءً على مدى الاستفادة المباشرة أو غير المباشرة التي تعود على الاتحاد (أو الاتحادات):

المنصة العالمية للملكية الفكرية

- تعود بفائدة غير مباشرة على الاتحادات الممولة بالرسوم
- تُوزَّع التكلفة على الاتحادات الممولة بالرسوم بوصفها نفقات غير مباشرة للاتحاد (مبدأ القدرة على الدفع)

منصة محكمة وآمنة لنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات

- تعود بفائدة مباشرة على اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات
- يتحمل اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات التكلفة بوصفها نفقات مباشرة للاتحاد

منصة مدير المعلوماتية

- تعود بفائدة مباشرة على اتحاد مدير
- يتحمل اتحاد مدير التكلفة بوصفها نفقات مباشرة للاتحاد

نظام تسجيل المؤتمرات

- يعود بفائدة غير مباشرة على جميع الاتحادات
- تُوزَّع التكلفة على جميع الاتحادات بوصفها نفقات إدارية غير مباشرة (مبدأ القدرة على الدفع)

مشروعات المباني ومشروعات الأمن والسلامة

- تعود بفائدة غير مباشرة على جميع الاتحادات
- تُوزَّع التكلفة على جميع الاتحادات بوصفها نفقات إدارية غير مباشرة (مبدأ القدرة على الدفع)

21. ويُقدّم الجدول 5 لمحة عامة عن توزيع تكاليف المشروعات المقترحة حسب الاتحاد. وفيما يتعلق بمشروعات تكنولوجيا المعلومات، من شأن نظامي مدير ومعاهدة التعاون بشأن البراءات أن يكونا على رأس قائمة المستفيدين منها. ومن شأن نظام التعاون بشأن البراءات أن يستفيد من حصة كبيرة من المشروعات المتعلقة بالمباني. ولأن الأرصدة الاحتياطية لنظام لاهاي ونظام لشبونة شهدت عجزاً في نهاية عام 2016، فقد وُزعت التكاليف المتبقية على الاتحادات الممولة من الاشتراكات، واتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات واتحاد مدير. ويوضح الرصيد الإيجابي للأموال الاحتياطية الخاصة بهذه الاتحادات الذي يزيد على الرصيد المستهدف في الثنائية 2019/2018 أن الاتحادات لا تتأثر سلباً بالمشروعات المقترحة في الخطة الرأسالية الرئيسية للثنائية 2019/2018.

الجدول 5: الوضع المُقدَّر للأموال الاحتياطية في نهاية عام 2017 حسب الاتحاد
(بالآلاف الفرنكات السويسرية)

المجموع	اتحاد لشبونة	اتحاد لاهاي	اتحاد مدريد	اتحاد معاهدة البراءات	الاتحادات الممولة من الاشتراكات	
287,675	(1,178)	(18,043)	52,511	233,008	21,377	مجموع الأموال الاحتياطية*، الرصيد الختامي في 2016.12.31 بما في ذلك:
270,889	(1,189)	(18,043)	49,607	220,196	20,318	الفوائض المتراكمة، الرصيد الختامي في 2016.12.31
16,786	11	-	2,904	12,812	1,059	احتياطي المشروعات الخاصة، الرصيد الختامي في 2016.12.31
(3,436)	(4)	0	(267)	(2,940)	(226)	احتياطي المشروعات الخاصة الذي لم يعد مطلوباً
13,350	7	-	2,637	9,872	833	الرصيد المتبقي من احتياطي المشروعات الخاصة لخطة الفترة 2014-2019 وغيرها من المشروعات الخاصة الجارية الممولة من الأموال الاحتياطية
25,477	-	-	7,061	18,167	250	احتياطي المشروعات الخاصة المتوقع بعد الموافقة على مشروعات خطة الثنائية 2018-2019
38,827	7	-	9,698	28,039	1,083	مجموع احتياطي المشروعات الخاصة المقدر، بما في ذلك مشروعات خطة الثنائية 2018-2019
248,848	(1,185)	(18,043)	42,813	204,969	20,294	مجموع الأموال الاحتياطية باستثناء مجموع احتياطي المشروعات الخاصة المقدر
159,752	-	3,736	32,610	107,154	16,252	الاحتياطي المستهدف للثنائية 2018/2019**
89,096	(1,185)	(21,779)	10,203	97,815	4,042	رصيد الأموال الاحتياطية الذي يتجاوز المستوى المستهدف للاحتياطي***

* باستثناء صناديق رؤوس الأموال العاملة وفائض إعادة تقييم الاحتياطي

** يستند الاحتياطي المستهدف إلى أهداف الاتحادات المحددة في السياسة المراجعة في مجال الاحتياطات، أي 22 في المائة من مجموع ميزانية الثنائية 2018/2019 البالغة 725 مليون فرنك سويسري.

*** لا يراعي النتيجة الإيجابية المتوقعة بعد ما يُنفق من الأموال الاحتياطية في عام 2017، التي تبلغ 24.3 مليون فرنك سويسري

ملاحظة: المنهجية المستخدمة لتخصيص الإيرادات والنفقات حسب الاتحادات ماثلة للمنهجية المستخدمة لإعداد وثيقة البرنامج والميزانية للثنائية 2018/2019 (دون تغيير عن الثنائية 2016/2017).

الأثر الواقع على التدفقات النقدية ومستويات سيولة الأموال الاحتياطية

22. إن أموال الوبو النقدية المتاحة والجزء السائل من أموالها الاحتياطية كلاهما يكفيان وزيادة لتوفير التمويل الكامل لمستوى التدفق النقدي المقترح في الخطة الرأسالية الرئيسية للثنائية 2018-2019 ورصيد الخطة الرأسالية الرئيسية للفترة 2014-2019 والمشروعات الخاصة الأخرى الممولة من الأموال الاحتياطية.

الأثر الواقع على التدفق النقدي

23. بعد تخصيص الاحتياطي التشغيلي المستهدف البالغ 22 في المائة من البرنامج والميزانية للثنائية 2016/2017 (157 مليون فرنك سويسري) والأموال الاحتياطية المحددة لتمويل التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (السيولة الاستراتيجية التي تبلغ 108.6 مليون فرنك سويسري)، يكون رصيد السيولة الأساسية، بما في ذلك احتياطي المشروعات الخاصة، على النحو التالي:

الجدول 6: الأموال الاحتياطية وفقاً لسياسة الاستثمار
(بملايين الفرنكات السويسرية)

30 أيار 2017	31 ديسمبر 2016	
473.2	542.3	مجموع السيولة والاستثمارات (بما في ذلك الودائع) الاحتياطي التشغيلي
157.0	157.0	(احتياطي صناديق رؤوس الأموال العاملة المستهدف في الشائبة 2016/2017)
108.6	108.6	السيولة الاستراتيجية
207.6	276.7	السيولة الأساسية*

* السيولة الأساسية تشمل احتياطي المشروعات الخاصة

24. ونتج نقص السيولة في الفترة من 31 ديسمبر 2016 إلى 30 أبريل 2017 عن تنفيذ استراتيجية للحد من تأثير أسعار الفائدة السلبية الحالية للفرنك السويسري، حيث دفعت الوبو القرض قبل موعد استحقاقه إلى مصارف الكانتون فيما يتعلق بمشروعات تشييد المباني بمبلغ 82.1 مليون فرنك سويسري. وكان، ولا يزال، صافي التدفق النقدي في عام 2017 كافياً لتمكين الوبو من تحمل سداد قرض البناء ولا يزال يحتفظ بسيولة كبيرة متاحة من أجل المتطلبات النقدية.

25. ووفقاً لسياسة الوبو الاستثمارية، سيستثمر رصيد السيولة الأساسية في عام 2017 مع ضمان إمكانية توفير سيولة كافية لمواجهة الحالات الطارئة إذا اقتضى الأمر ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، يُعاد استكمال أرصدة الوبو النقدية على أساس سنوي بالفوائض التشغيلية.

مستويات سيولة الأموال الاحتياطية

26. لقد جرى تعريف الجزء السائل من صافي أصول الوبو بأنه مقدار زيادة أصولها المتداولة على خصومها المتداولة بعد إجراء بعض التعديلات على العناصر المدرجة في الأصول والخصوم المتداولة بناء على متطلبات معايير إيبساس. وتطور وضع الجزء السائل من صافي الأصول وفقاً للبيانات المالية السنوية (غير المُدققة لعام 2016) من 88.4 مليون فرنك سويسري في نهاية عام 2015 إلى 135.6 مليون فرنك سويسري في نهاية عام 2016.

27. وفيما يلي بعض التعديلات التي أُدخلت على العناصر المدرجة في الأصول والخصوم المتداولة بناء على متطلبات معايير إيبساس، مما أسفر عن تقدير للجزء السائل من صافي الأصول:

"1" تمثل قوائم الأصول المتداولة قيمة المنشورات التي طُبعت ولكنها لم تُوزَّع أو لم تُبَع. وبما أن هذا العنصر في معظمه لن يؤدي إلى مقبوضات نقدية، فإنه لم يدرج في الأصول المتداولة لغرض حساب صافي رصيد السيولة.

"2" تمثل المبالغ المستلمة قبل استحقاقها، بعد خصم الأصول المتداولة المتمثلة في الحسابات المدينة في نظام المعاهدة، الجزء النقدي الذي استلمته الوبو بالفعل من رسوم نظام المعاهدة ونظام مدريد/لاهاي ولكن لم يكتمل النشر الخاص به. ووفقاً لمعايير إيبساس، تُعتبر هذه الأموال مقبوضات مسبقة "غير مكتسبة" ولا تظهر في الإيرادات قبل تاريخ النشر. ومع ذلك، على عكس الخصوم الأخرى، تمثل المبالغ المستلمة قبل استحقاقها إيرادات مؤجلة تم بالفعل استلامها نقداً، وستشكل جزءاً من إيرادات الوبو وفائضها خلال 12

شهرًا أو أقل. ولذلك، فإن المبالغ النقدية المستلمة قبل استحقاقها لا تُعتبر تعويضاً لأصول الويبو السائلة، حيث إنها لا تؤدي إلى أي تدفق للموارد النقدية.

الجدول 7: تطور صافي الأموال الاحتياطية السائلة
(بملايين الفرنكات السويسرية)

الوضع بعد التعديلات في 31 ديسمبر 2015	31 ديسمبر 2015	الوضع بعد التعديلات في 31 ديسمبر 2016	31 ديسمبر 2016
	544.9		604.4
(36.5)		(46.0)	
(1.6)		(1.5)	
506.8		556.9	
	456.5		468.8
(249.4)		(269.6)	
207.1		199.2	
	88.4		135.6
299.7		357.7	

* وفقاً للبيانات المالية

28. ولا توجد عناصر متوقعة سيكون لها أثر سلبي كبير على الرصيد المستقبلي للأصول السائلة. بيد أن الويبو، بدايةً من عام 2017، ستغير تصنيف الجزء النقدي المستثمر من الأموال الاحتياطية الأساسية والاستراتيجية إلى أصول غير متداولة لأن المنظمة تخطط للاحتفاظ بهذه الأموال الاحتياطية في استثمارات تتجاوز إطاراً زمنياً مدته سنة واحدة من أجل تحقيق أقصى قدر من العائد مع الحفاظ على رأس المال. وستستثمر السيولة الاستراتيجية على المدى الأطول، وستؤدي إلى تخفيض الأموال الاحتياطية السائلة. ومع ذلك، ستستثمر السيولة الأساسية على نحو يضمن أن تظل الأموال متاحة إذا ما احتيج إليها لتلبية أي حالات طارئة. ولذلك فإن استثمارات السيولة الأساسية المحتفظ بها في صناديق يمكن النفاذ إليها فوراً، إذا لزم الأمر، ستظل تُعتبر سائلة، في الحسابات المستقبلية للسيولة الاحتياطية.

29. وكما ذكر أعلاه، تُستكمل أموال الويبو الاحتياطية سنوياً بالفوائض التشغيلية التي من المتوقع أن تبلغ 24.3 مليون فرنك سويسري في عام 2017 (النتيجة الإجمالية بعد ما يُنفق من الأموال الاحتياطية) و61.5 مليون فرنك سويسري (النتيجة التشغيلية المدرجة في الميزانية قبل ما يُنفق من الأموال الاحتياطية) في الثنائية 2019/2018.

مشروعات الخطة الرأسمالية الرئيسية للثنائية 2019/2018 ومبادئ سياسة الأموال الاحتياطية

30. تقدم الأقسام الواردة أعلاه تحليلاً لاستخدام الأموال الاحتياطية وفقاً للمبادئ الواردة في السياسة المراجعة المتعلقة بالأموال الاحتياطية. وترد هذه المبادئ في المرفق الأول لتسهيل الرجوع إليها. وتقدم الفقرات التالية ملخصاً لتحليل كل مبدأ من هذه المبادئ.

المبدأ 1

31. بلغ رصيد الأموال الاحتياطية (باستثناء صناديق رؤوس الأموال العاملة وفائض إعادة تقييم الاحتياطي) في نهاية عام 2016 ما قيمته 287.7 مليون فرنك سويسري. ولذلك فإن التمويل المقترح لمشروعات الخطة الرأسمالية الرئيسية في الثنائية 2019/2018، البالغ 25.5 مليون فرنك سويسري، أعلى بكثير من المستوى المستهدف للأموال الاحتياطية وصناديق رؤوس الأموال العاملة في الثنائية 2019/2018، الذي يبلغ 159.8 مليون فرنك سويسري.

المبدأ 2

32. حساب الأموال الاحتياطية المتاحة لا يشمل صناديق رؤوس الأموال العاملة وفائض إعادة تقييم الاحتياطي (انظر الجدولين 4 و5).

المبدأ 3

33. المشروعات المقترحة هي تحسينات رأسمالية رئيسية غير متكررة تتعلق إما بتكنولوجيا المعلومات أو بالمباني/ السلامة والأمن. يُرجى الاطلاع على أوصاف المشروعات ودوافعها في المرفقات من الثاني إلى السابع.

المبدأ 4

34. يقدم الجدول 2 والمرفق الثامن نظرة عامة شاملة عن الاستثمارات الرأسمالية الرئيسية المتوقعة خلال السنوات العشر المقبلة (2018-2027) فيما يتعلق بالمباني والسلامة والأمن وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك التكلفة الكاملة غير المتكررة لكل مشروع أو لكل مرحلة من مراحلها أو كليهما. وترد التكلفة السنوية المتكررة لكل مشروع في المرفقات من الثاني إلى السابع، حيثما كان ذلك مناسباً.

35. وبالإضافة إلى ذلك، ليس من المقدر أن يكون لاقتراح الخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2018-2027 أي أثر سلبي على التدفقات النقدية ومستويات سيولة الأموال الاحتياطية (يرجى الاطلاع على الفقرات من 22 إلى 30).

المبدأ 5

36. من المخطط تنفيذ المشروعات أو مراحل المشروعات المقترحة في الخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2018-2027 في عاين 2018 و2019.

[تلي ذلك المرفقات]

المرفق الأول: السياسة المراجعة في مجال الاحتياطات

فيما يلي المبادئ الخاصة باستخدام الأموال الاحتياطية وصناديق رؤوس الأموال العاملة وفقاً للسياسة المراجعة المتعلقة بالأموال الاحتياطية⁴:

المبدأ 1: ينبغي ألا تتعلق اقتراحات استخدام الاحتياطي سوى بالمبالغ المتاحة في الاحتياطي التي تتجاوز المستوى المستهدف الذي تقتضيه سياسة الويو بشأن الأموال الاحتياطية. وذلك ينطبق على مستوى آحاد الاتحادات ومستوى المنظمة ككل على السواء.

المبدأ 2: سيستند حساب الأموال الاحتياطية المتاحة إلى المعلومات الخاصة بمستويات الاحتياطي والواردة في أحدث البيانات المالية ويجب أن يراعي حق المراجعة النفقات الفعلية والنفقات المتعهد بها والنفقات المخططة من الأموال الاحتياطية للفترة (الفترة) المالية التي سينفذ خلالها المشروع المقترح. وسيتم استثناء فائض إعادة تقييم الاحتياطي (الناشئ عن إعادة تقييم الأرض التي بُني عليها المبنى الجديد) وصناديق رؤوس الأموال العاملة (التي أنشئت بواسطة اشتراكات الدول الأعضاء) من حساب المبالغ المتاحة الزائدة على مستوى الاحتياطي المستهدف.

المبدأ 3: ينبغي أن تكون اقتراحات استخدام الأموال الاحتياطية المتاحة محدودة ولمشروعات غير متكررة لتحسينات رأسالية وظروف استثنائية، كما تقرره جمعيات الدول الأعضاء والاتحادات، كل فيما يعنيه وفي حدود الموارد المتاحة له. وتُحدّد المشروعات الرأسالية عادة في الخطة الرأسالية الرئيسية الطويلة الأجل وقد تُحدّد كمشروعات تتعلق بالبناء/التجديد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويلزم إنجازها لضمان استمرار مرافق المنظمة وأنظمتها في الوفاء بالغرض المنشود منها وذلك بإجراء توسيعات أو إضافات مهمة.

المبدأ 4: ينبغي إعداد اقتراحات استخدام الأموال الاحتياطية بطريقة شاملة وبالاستناد إلى معلومات عن تكاليف كامل دورات حياة المشروعات، والفوائد المقدّرة (التي قد تكون ذات طبيعة مالية ونوعية على حد سواء)، والنفقات المتكررة التي ستكون المنظمة ملزمة برصد موارد لها في إطار الميزانية العادية في الثنائيات اللاحقة، والأثر على التدفقات النقدية ومستويات سيولة الأموال الاحتياطية.

المبدأ 5: يجوز أن تتعلق اقتراحات استخدام الأموال الاحتياطية بمشروعات ومبادرات تخرج عن نطاق الفترة المالية الثنائية السنتين للمنظمة وتشمل، أو تدوم، فترة إنجازها أكثر من ثنائية واحدة.

[يلي ذلك المرفق الثاني]

المرفق الثاني: المنصة العالمية للملكية الفكرية – المرحلة الأولى

أهداف المشروع وفوائده المتوقعة

يهدف المشروع إلى استحداث منصة معلوماتية مشتركة واحدة (يُشار إليها فيما يلي باسم "المنصة العالمية للملكية الفكرية") تربط بين المنصات المعلوماتية المتعددة لخدمات الويبو غير المجانية مثل نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد ونظام لاهاي (أنظمة الويبو العالمية لحماية الملكية الفكرية). ومن المتوقع أن تُدمج مع نظام عالمي جديد لدفع الرسوم، وسيستكشف المشروع أيضاً إمكانية ربطها بأنظمة معلوماتية تدعم الخدمات التي يقدمها مركز الويبو للتحكيم والوساطة. وستوفر المنصة العالمية للملكية الفكرية بوابة دخول إلكترونية واحدة للمنتفعين بخدمات أنظمة الويبو العالمية للحماية وخدمات مركز التحكيم والوساطة من خلال حساب واحد لدى الويبو لكل مستخدم، وستطبق المنصة سياسة تنقل سهولة التطبيق، وواجهة مستخدم مشتركة، وبوابة مركزية للدفع.

وتوجد حاجة ملحة إلى دمج المنصات المتعددة كي يستطيع المكتب الدولي للويبو مواجهة الزيادة الكبيرة في كمية بيانات الملكية الفكرية التي تُدار عبر مجالات عمل مختلفة، وفي تنوع هذه البيانات. ومع زيادة استخدام أنظمة الملكية الفكرية العالمية، يلزم اتباع نهج أكثر تكاملاً في معالجة البيانات لتقليل تكاليف المعالجة التي من شأنها أن ترتبط، لولا ذلك، بحلول مجزأة ومستقلة لمعالجة البيانات داخل أنظمة معلوماتية خاصة بكل خدمة.

وستعتمد المنصة العالمية للملكية الفكرية على استثمارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي قامت بها الويبو حتى الآن، وستتيح فرصاً لاتخاذ مزيد من القرارات الاستراتيجية بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عبر القطاعات. ومن خلال الإجراءات الاستراتيجية والتوحيد الهيكلي، ستسهل المنصة العالمية للملكية الفكرية احتواء التكاليف في استثمارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عبر أنشطة العمل، وستحسن درجة قابلية التوسع في حلول الأعمال مع ضمان عدم التهاون في جودة العمليات والبيانات. ومن المتوقع أيضاً أن تزداد الاستجابة لما يحدث من تغيرات في متطلبات الأعمال وأن تتحسن قدرة النظام على الصمود.

أما بوابة الدخول الإلكترونية الأحادية، التي ستشمل نظام دفع حديث، فسُثمِّكّن العملاء المبتدئين مثل الجامعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الفردية، لا سيما في البلدان النامية، من النفاذ إلى خدمات الويبو على نحو أفضل بقليل من المعرفة المسبقة بالملكية الفكرية، وسُثمِّكّنهم من إدارة عمليات دفع الرسوم بسهولة.

وفيما يلي الفوائد المتوقعة لمشروع المنصة العالمية للملكية الفكرية:

- سَيُمكن المنظمة من اتخاذ مزيد من القرارات الاستراتيجية بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عبر القطاعات، ومن التوفيق بين الحلول عبر أنشطة العمل والمنصات المعلوماتية، مما يسهل احتواء التكاليف في استثمارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عبر أنشطة العمل ويُحسن قابلية التوسع والقدرة على الصمود في الحلول المعتمدة.
- ستسمح المنصة العالمية للملكية الفكرية للأنظمة المعلوماتية المختلفة في شتى مجالات عمل الويبو بمعالجة البيانات المشتركة (مثل بيانات المستخدمين وبيانات الدفع) وإدارة جودة البيانات.
- سوف يصبح من الممكن زيادة أنشطة التعاون مع مكاتب الملكية الفكرية ومُودعي الطلبات، مما سيؤدي إلى جعل الفوائد نفسها المذكورة أعلاه متاحة لمكاتب الملكية الفكرية والعملاء الآخرين الذين يتفاعلون مع أنظمة الويبو العالمية للحماية.

- بوابة إلكترونية واحدة وبسيطة للعملاء وللويبو لمعالجة المدفوعات باستخدام التسهيلات الحديثة لدفع الرسوم.
- البوابة الإلكترونية الواحدة البسيطة الفعالة لمنصة الملكية الفكرية العالمية ستسمح للويبو بإبلاغ عملائها بكيفية تشغيل واستخدام المجموعة الكاملة من خدمات الويبو المتاحة لعامة الناس على أسهل نحو.
- وهي أداة ترويجية قوية لخدمات الويبو من خلال توفير تجربة جديدة وموحدة وأكثر اتساقاً للعملاء.
- سيكون نفاذ المستخدم إلى جميع الخدمات عن طريق حساب واحد قوي، مما يعزز مستوى الأمن وضوابط النفاذ إلى أنظمة الويبو المعلوماتية وبياناتها.
- ستعزز المنصة العالمية للملكية الفكرية مساهمة الويبو في الابتكار والإبداع لما فيه مصلحة الجميع من خلال زيادة تيسير نفاذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الفردية، لا سيما في البلدان النامية، إلى خدمات الويبو.
- ستوفر المنصة إمكانية نفاذ المكتب الدولي إلى المعلومات المشتركة المتعلقة بالعملاء وإدارتها من أجل تيسير إقامة علاقات مع العملاء والترويج للخدمات.

تنفيذ المشروع

سيُنَفَّذ المشروع باستخدام استراتيجية تنفيذ على مراحل. وتهدف المرحلة الأولى إلى وضع تصميم والتبثت منه، ونشر منصة عرض أولية، وتحديد خطة وإطار للمنظمة المعلوماتية من أجل الانتقال إلى المنصة خلال المراحل اللاحقة، ووضع إجراءات وسياسة لضمان زيادة التقارب في معالجة البيانات وحلول تكنولوجيا المعلومات عبر أنشطة العمل.

الدوافع

احتياجات العمل - تزداد يوماً بعد يوم أهمية توفير تجربة جديدة موحدة وأكثر انتظاماً للعملاء نظراً لزيادة عدد مستخدمي خدمات الويبو وزيادة اعتماد المنظمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تقديم خدماتها. وسيلبي المشروع هذه الحاجة من خلال توفير بوابة إلكترونية واحدة وبسيطة وفعالة لعملاء الويبو لاطلاعهم على كافة خدمات الويبو ولاستخدامها.

فعالية التكاليف - يمكن تحقيق وفورات في التكاليف عن طريق: "1" احتواء تكلفة تطوير أنظمة معلوماتية مختلفة من خلال استحداث منصة متكاملة، "2" وتحسين النفاذ إلى معلومات العملاء المشتركة وإدارتها، من خلال الترابط بين الأنظمة المعلوماتية، "3" وإمداد المستخدمين ومكاتب الملكية الفكرية ببوابة إلكترونية واحدة للعملاء، والمعالجة الأكثر تبسيطاً للمدفوعات، وتعزيز التعاون مع المستخدمين ومكاتب الملكية الفكرية من خلال المنصة المتكاملة.

ويستوفي المشروع المتطلبات الواردة في المبدأ 3 من مبادئ السياسة المراجعة في مجال الاحتياطات بوصفه غير متكرر لتحسينات رأسالية بناء على حجمه ونطاقه، ويمتد المشروع ليشمل جميع مجالات الإيرادات الرئيسية للمنظمة.

التكاليف التشغيلية المتكررة المقدرة

ستُدْرَج التكاليف المتكررة لصيانة المنصة العالمية للملكية الفكرية وتشغيلها في مقترحات البرنامج والميزانية المتعاقبة كجزء من الميزانية العادية. وتُقَدَّر التكاليف المتكررة المقدرة بعد إتمام المرحلة الأولى بمبلغ 410 000 فرنك سويسري في السنة.

[يلي ذلك المرفق الثالث]

المرفق الثالث: منصة محكمة وأمنة لنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات – المرحلة الأولى

أهداف المشروع وفوائده المتوقعة

يُعتبر نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات ركناً أساسياً من أركان أصول الويبو، إذ إنه يوفر للويبو المصدر الرئيسي لإيراداتها.

ولذلك تعتبر قدرة خدمات نظام المعاهدة على الصمود أمراً ذا أهمية بالغة بالنسبة لتسيير أعمال المكاتب ومُودعي الطلبات بناءً على المعاهدة. ومن المحتمل أن يؤدي تعطل الخدمات إلى تراكم أعمال غير مُنجزة في الويبو، فضلاً عن تراكم أعمال عملاء الويبو وأو فقدان حقوقهم. ومن المرجح أن يؤدي تعطل الخدمات على نطاق متوسط أو كبير إلى الإضرار بسمعة الويبو وإيراداتها. ولأن الرقمنة في ازدياد مستمر في المنظمات، فإن ضمان استمرارية الخدمات وسيلة حاسمة للحفاظ على ثقة مستخدمي خدمات نظام المعاهدة ولجذب عملاء جدد.

وفي الوقت الراهن، تتقاسم البنية التحتية لنظام المعاهدة خدماتها الأساسية مع خدمات الويبو المؤسسية الأخرى. ولذلك فإن أي تهديد محتمل يؤثر في الويبو (هجوم إلكتروني أو كارثة طبيعية أو عطل تقني كبير) قد يؤثر في نظام المعاهدة.

ولكي تكون الويبو متجاوبة وفعالة وتضمن تحقيق أعلى مستوى من الأمن، لا بد لها أن تتأكد من إنشاء واجهة تواصل متجاوب فيما بينها وبين الدول الأعضاء فيها والعملاء وأصحاب المصلحة الرئيسيين. وهذا يعني:

- 1" زيادة أمن الأنظمة التي تقوم بتخزين ومعالجة بيانات الويبو الحساسة والحاسمة الخاصة بالمعاهدة؛
- 2" وزيادة إتاحة وإحكام عمليات الويبو الحاسمة المتعلقة بالمعاهدة والأنظمة ذات الصلة؛
- 3" وتحسين تحديد البيانات وتصنيفها وحمايتها؛
- 4" وتحسين سرعة أنظمة أعمال المعاهدة وانتظامها.

والفوائد المتوقعة للمنصة المحكمة والأمنة لنظام المعاهدة ستمكّن نظام المعاهدة من:

- ضمان تحديد بياناته المهمة وحمايتها على نحو كافٍ من التهديدات الأمنية، لا سيما الهجمات الإلكترونية،
- وزيادة إتاحة الخدمات وصمودها واستمراريتها في حالة وجود مشاكل تقنية كبيرة أو كوارث.

وتتترح المنصة المحكمة والأمنة نهج "النظام الأمني المرتفع" (System high) فيما يتعلق ببيانات الإنتاج في نظام المعاهدة، مع فصل معلومات المعاهدة وأنظمة معلوماتها (مع مراعاة القيود المفروضة على التطبيقات الخارجية مثل نظام المعاهدة الإلكتروني (ePCT) حيثما أمكن) عن بقية الشبكة المؤسسية للويبو. وستُحمى الشبكة السرية للغاية باستخدام أحد حلول الفصل المؤمنة تأميناً مشدداً، مع التحكم بإحكام في اتصالاتها ببيئات نظام المعاهدة الأخرى (DEV، TEST).

تنفيذ المشروع

تهدف المرحلة الأولى من المشروع إلى إنشاء أول مركز بيانات (DC1) محل محل مركز البيانات الرئيسي الحالي خلال الثنائية 2019/2018. وسيشمل ذلك مشروعاً لتصميم بنية التطبيق، ومشروعاً بشأن نفاذ المستخدمين، ومشروعاً لمراجعة بنية البيانات.

وعلى الرغم من الفصل المتوقع، سيُدرس أثر المنصة العالمية للملكية الفكرية على النظام الإلكتروني لمعاهدة التعاون بشأن البراءات بغية تحديد أفضل حل للتكامل التقني بين المنصتين.

الدوافع

السلامة والأمن وتأمين المعلومات – إن خطر الهجمات الإلكترونية في ازدياد مستمر، ولا بد من التصدي لهذه الهجمات لتمكين المنظمة من مواصلة عملها والحفاظ على ثقة المنتفعين بخدمات نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات.

احتياجات العمل – تعتمد الويبو على سلامة وأمن البيانات السرية التي تديرها بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات. وعدم حماية هذه البيانات من التدخل الخارجي قد تكون له عواقب كارثية، وقد يضر بسمعة الويبو ويؤدي إلى انخفاض الإيرادات.

ويستوفي المشروع المتطلبات الواردة في المبدأ 3 من مبادئ السياسة المراجعة في مجال الاحتياطات بوصفه مشروعاً غير متكرر لتحسينات رأسمالية بناء على حجمه ونطاقه.

التكاليف التشغيلية المتكررة المقدرة

ستُدرج التكاليف المتكررة لصيانة مركز البيانات وتشغيله في مقترحات البرنامج والميزانية المتعاقبة كجزء من الميزانية العادية. وتُقدَّر التكاليف المتكررة المقدرة بعد إتمام المرحلة الأولى بمبلغ 4.06 مليون فرنك سويسري في السنة.

[يلي ذلك المرفق الرابع]

المرفق الرابع: منصة مدريد المعلوماتية

أهداف المشروع وفوائده المتوقعة

اكتمل برنامج تحديث تكنولوجيا المعلومات لنظام مدريد في عام 2016، فتحقق هدف الانتقال من الأنظمة المعلوماتية القائمة على تكنولوجيا التسعينيات التي عفاها الزمن إلى تكنولوجيا معلوماتية أحدث، وإضافة وظائف للساح بمعاملات إلكترونية محددة. إلا أن هذا النظام المعلوماتي لا يزال يقوم على الممارسات الإدارية والأساليب التي تطورت على مدى التاريخ الطويل لسجل مدريد، بدلا من المصممة خصيصا للاستفادة من الإمكانيات التي توفرها أحدث الحلول التكنولوجية. ولذلك توجد حاجة ماسة إلى قفزة تكنولوجية إلى الأمام يمكنها أن تدعم أساليب عمل معلوماتية مثل تلك التي تتسم بالكفاءة والمرونة والقدرة على الصمود وتُركِّز على العملاء.

والهدف من مشروع منصة مدريد المعلوماتية هو تصميم وتخطيط وتنفيذ المكونات الأساسية لحل شامل وسريع وعلى أحدث طراز لأعمال جميع خدمات نظام مدريد. وإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يسمح المشروع بالدمج المستقبلي لنظام مدريد في المنصة العالمية للملكية الفكرية، من خلال اعتماد بنية موحدة وشكل وأسلوب عرض موحدين حيثما أمكن، وتحقيق الكفاءة من خلال توفير وظائف مشتركة في مجالات مثل إدارة الهوية، والأمن، والإدارة المالية. ومن المتوقع أيضاً أن يعزز المشروع بعد اكتماله المواءمة بين أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخاصة بالمكاتب الوطنية والمكتب الدولي، ومن ثمّ يحسن جودة تبادل البيانات ويقلل التدخل اليدوي إلى أدنى حد.

ومن المتوقع أن تشكل منصة مدريد المعلوماتية مركزاً قوياً وحيداً لتسجيلات العلامات التجارية الدولية وللتفاعل بين المكتب الدولي ومكاتب أعضاء نظام مدريد. ولذلك من المتوقع أن تقدم منصة مدريد المعلوماتية الفوائد التالية الطويلة الأجل:

- منح مُودعي الطلبات وأصحاب التسجيلات الدولية ومكاتب الأطراف المتعاقدة والمكتب الدولي إمكانية النفاذ الآني المتزامن إلى جميع المعلومات والبيانات المتعلقة بالطلبات والتسجيلات الدولية،
- وإزالة الشك فيما يتعلق بالإرسال أو المعالجة اليدوية للبيانات المتبادلة بين المودعين وأصحاب الطلبات ومكاتب الأطراف المتعاقدة والمكتب الدولي، من خلال تحسين موثوقية منتجات البيانات وجودة هذه المنتجات وقابلية التحقق منها، وتقليل متطلبات التدخل اليدوي من قبل فاحصي نظام مدريد،
- ونشر نظام إخطار فعال ومتسق وحديث، لإبقاء المستخدمين على علم بالتطورات الخاصة بالعلامات التجارية، وتقليل كمية المراسلات الورقية،
- وتوفير مدخل إلى أدوات بوابة الخدمة الإلكترونية لنظام مدريد الإلكتروني التي تدعم العملاء طوال دورة حياة علامتهم،
- وإنشاء منصة مسطحة ومحكمة لنظام مدريد حيث يكون التركيز على العميل هو الدافع الرئيسي، بما في ذلك، عند الضرورة، تكييف الإطار القانوني والممارسات التشغيلية.

تنفيذ المشروع

سُتسَمَّ المكونات الأساسية لمنصة مدريد المعلوماتية بأسلوب تنفيذ على مراحل في الثنائية 2019/2018 من خلال تحليل متطلبات الأعمال وتبسيط العمليات التشغيلية وبالاستناد إلى الدروس المستفادة من منصة لاهي المعلوماتية الجديدة المطورة في الثنائية 2017/2016.

الدوافع

فعالية التكاليف – يعتمد النظام الحالي في المقام الأول على المعالجة اليدوية التي يشارك فيها عدد كبير من الموظفين في المكتب الدولي وفي مكاتب أعضاء نظام مدريد. وسيستفيد النظام المقترح من التقدم التكنولوجي وفرص الأتمتة.

احتياجات العمل – نظام مدريد المعلوماتي الحالي مستقر ومُثْمَر، ولكنه يستند إلى الممارسات الإدارية والأساليب التي تطورت على مدى سنوات عديدة بدلاً من المصممة خصيصاً للاستفادة من أحدث الحلول التكنولوجية المتطورة. ولا بد من تحديث النظام لضمان استمرار قدرة المكتب الدولي على ضمان قدرته على إدارة الزيادة المتوقعة في كمية الطلبات والتسجيلات الدولية السارية.

ويستوفي المشروع المتطلبات الواردة في المبدأ 3 من مبادئ السياسة المراجعة بشأن الأموال الاحتياطية بوصفه مشروعاً غير متكرر لتحسينات رأسمالية بناء على حجمه ونطاقه.

التكاليف التشغيلية المتكررة المقدرة

إن التكاليف المتكررة لصيانة وتشغيل منصة مدريد المعلوماتية سوف تحل، على المدى المتوسط والطويل، محل التكلفة المتكررة لنظام مدريد المعلوماتي الحالي. وستُدْرَج التكاليف في مقترحات البرنامج والميزانية المتعاقبة كجزء من الميزانية العادية.

[يلي ذلك المرفق الخامس]

المرفق الخامس: منصة متكاملة لخدمات المؤتمرات

أهداف المشروع وفوائده المتوقعة

في عام 2013، أبرز أحد تقارير المراجعة الداخلية للحسابات تحديات العمل بعدد من أدوات تكنولوجيا المعلومات القائمة بذاتها في مجال خدمات المؤتمرات، التي تشمل الجمعيات العامة والاجتماعات الأخرى. وأوصي بمهمة وضع/تحديد حل متكامل وعالي الأداء لإدارة المؤتمرات في الويبو.

وقد جرى على مدى عدد من السنوات تطوير وصيانة الأنظمة وقواعد البيانات الحالية في مجال خدمات المؤتمرات، التي تشمل الجمعيات العامة وغيرها من الاجتماعات، ولكن عمرها التشغيلي الافتراضي يشارف الآن على نهايته، حيث تفتقر إلى الوظائف الرئيسية وقدرات التكامل، وتستند إلى أدوات ليست جزءاً من حلول الويبو على مستوى المؤسسة. ولذلك أصبحت الصيانة المستمرة لهذه الأنظمة وقواعد البيانات المتباينة تزداد صعوبتها وتكلفتها يوماً بعد يوم. وتشمل الأنظمة الحالية نظام الاتصالات ووثائق الاجتماعات (MDCS)، وتسجيلات الويب (WebReg)، والوثائق الإلكترونية (EDOCs)، وكتاب قاعات المؤتمرات (CRB)، وقاعدة بيانات معلومات الاتصال بالترجمين الشفويين ومهاراتهم (IRCS).

وبالإضافة إلى ذلك، وتمشياً مع المخاطر الأمنية المتزايدة، يجب أن تنظر الويبو في النهج التنظيمي لإدارة الفعاليات وحلقات العمل والمؤتمرات وتنفيذها. ومن الاعتبارات الأمنية الإضافية داخل الأمم المتحدة "كيف نعرف الموجودين في/المدعوين إلى مرافق الأمم المتحدة؟". وعملية التسجيل والاعتماد التي تديرها وتقوم بها خدمات المؤتمرات ستنتقل على الأرجح بروتوكول فحص أمني لم يُحدّد بعد. ويلزم وجود حل تجاري موثوق ليحل محل الأنظمة الحالية. كما يجب أن يستوفي التصميم متطلبات دائرة تنسيق الأمن والسلامة وإدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن.

ومن المتوقع أن يكتمل المشروع خلال الشائبة 2018/2019، بما في ذلك مرحلتي التصميم والتنفيذ.

الدوافع

فعالية التكاليف – تستخدم الأنظمة الحالية برمجيات قديمة عفاها الزمن ولا يوجد تكامل فيما بين مكوناتها ولا يمكن إدماجها في نظام التخطيط للموارد المؤسسية في الويبو. وسيؤدي وجود نموذج متكامل إلى القضاء على الازدواج والتداخل وتحسين كفاءة المستخدمين.

احتياجات العمل – تستند قواعد البيانات المستخدمة في دعم المؤتمرات إلى برمجيات عفاها الزمن وشارف عمرها الافتراضي على الانتهاء. وتعتبر قواعد البيانات هذه والبرمجيات التي تنتجها ذات أهمية بالغة في استمرار قدرة المنظمة على تنظيم الفعاليات وحلقات العمل والمؤتمرات بكفاءة. والاستعاضة عنها بنظام حديث ومتكامل ستضمن إدارة الموارد على نحو فعال.

الأمن والسلامة وتأمين المعلومات – سيساعد النظام المتكامل الجديد المنظمة على الامتثال لمتطلبات الدوائر الأمنية في الويبو والأمم المتحدة، وسيساعد على ضمان سلامة وأمن المندوبين والمشاركين في حلقات العمل والفعاليات.

يستوفي المشروع متطلبات سياسة الأموال الاحتياطية بوصفه مشروعاً غير متكرر لتحسينات رأسالية.

التكاليف التشغيلية المتكررة المقدرة

تُقدّر التكاليف المتكررة لصيانة وتشغيل المنصة المتكاملة لخدمات المؤتمرات بمبلغ 86 000 فرنك سويسري في السنة. وستُدْرَج التكاليف في مقترحات البرنامج والميزانية المتعاقبة كجزء من الميزانية العادية.

[يلي ذلك المرفق السادس]

المرفق السادس: ترميم المباني وتجديد دورة حياتها في الثنائية 2019/2018

يلزم في الثنائية 2019/2018 تنفيذ المشروعات الرئيسية ذات الأولوية في الخطة الرأسالية الرئيسية لضمان أن بعض مباني المنظمة أو منشآتها الرئيسية أو كليهما تؤدي وظيفتها على نحو سليم.

أهداف المشروع وفوائده المتوقعة

استوديو الوسائط المتعددة

إنشاء استوديو وسائط متعددة سيُمكّن المنظمة من أن تنتج داخلياً مواد عن التطورات المتعلقة بالملكية الفكرية لاستخدامها في التواصل مع الدول الأعضاء في المنظمة لأغراض الإعلام والتدريب.

تجديدات مبني نظام البراءات

تضمنت الخطة الرأسالية الرئيسية للفترة 2014-2019 مشروعاً رئيسياً يشمل تجديد الواجهة وأنظمة التبريد/التدفئة من خلال أسقف معلقة "نشطة" في مبني نظام البراءات. ومن المقرر الآن إجراء معظم هذه التجديدات خلال الثنائية 2019/2018. وفي إطار استعراض نطاق تنفيذ المشروع، تقرر أنه يمكن في الوقت نفسه، خلال مرحلة التجديد، استكمال تجديدات أخرى لمبني نظام البراءات، مما يقلل إلى أدنى حد من تعطيل عمل موظفي مبني نظام البراءات، ويقلل متطلبات النقل المؤقت للموظفين خلال فترة التشييد، والاستفادة من فرص موقع العمل، وفعالية التكاليف وتجنبها، والإدماج الأكثر كفاءة للتكنولوجيا الجديدة في شتى الأجهزة والأنظمة التقنية والكهربائية وأجهزة وأنظمة الأمن والسلامة، وتجنب الحاجة إلى إعادة فتح موقع عمل رئيسي آخر في جميع أنحاء المبني بأكمله بعد مرور عامين فقط على التكاليف لإجراء عملية التجديد الأولي. وتشمل هذه التجديدات الإضافية ما يلي:

- الاستعاضة عن الأسقف المعلقة "غير النشطة" المرتبطة بأعمال تحسين أنظمة الكهرباء والأمن والسلامة،
- وتحديث أنظمة شطف الأدخنة،
- وإدخال تعديلات على الأبواب وتركيب مخارج طوارئ جديدة امتثالاً للوائح السويسرية بشأن إخلاء المباني،
- وآلية تهوية إضافية في بعض الطوابق العليا،
- وتركيب جيل جديد من نظام المخاطبة بالمكبرات الصوتية،
- وتحديث رئيسي لنظام الإضاءة في حالات الطوارئ.

أنظمة كهربائية وتركيبات ميكانيكية في مبني أرباد بوكش

من المقترح تمويل تحسينات في أنظمة الكهرباء والمساعد على النحو التالي:

الكهرباء - تحديث أنظمة الطاقة الكهربائية الاحتياطية في مبني أرباد بوكش من خلال تركيب مولد كهرباء أكبر لتوصيل الشبكة بالكامل لتقليل حالات انقطاع التيار الكهربائي ولإضافة دعم احتياطي للمعدات والتركيبات الإضافية. وتحديث الإضاءة من خلال تكنولوجيا جديدة لنظام الكهرباء ومصابيح الإضاءة في مبني أرباد بوكش.

المساعد - تحديث أنظمة المحركات (من خلال تكنولوجيا جديدة) في مبنى أرباد بوكش لضمان الاستمرار التام لخدمة المساعد وبدء دورة حياة جديدة.

الدوافع

دورة الحياة - التأكد من أن مبنى نظام البراءات مُجدد بشكل كاف لضمان الانتفاع الكامل به خلال عمره الافتراضي وإدخال تحسينات على الأنظمة الحالية لرفع مستواها إذا لزم الأمر لأداء العمل الحالي. وإعادة بدء دورات حياة المساعد وأنظمة الإضاءة في مبنى أرباد بوكش.

السلامة والأمن وتأمين المعلومات - ضمان استيفاء مبنى نظام البراءات للمعايير التي وضعتها إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن.

اللوائح - ضمان تلبية مبنى نظام البراءات للمتطلبات التنظيمية السويسرية التي صدرت مؤخراً فيما يتعلق بالسلامة من الحرائق.

احتياجات العمل - سيؤدي إنشاء استوديو وسائط متعددة إلى تمكين المنظمة من أن تُقدّم على نحو أفضل معلومات عن الملكية الفكرية إلى عامة الناس وإلى الدول الأعضاء فيها.

فعالية التكاليف - ستؤدي الأعمال المقترحة لتجديد أنظمة الإضاءة في مبنى نظام البراءات ومبنى أرباد بوكش إلى خفض تكاليف استهلاك الطاقة والصيانة، فضلاً عن تقليص تأثير انبعاثات الكربون على البيئة.

وتستوفي المشروعات المتعلقة بالمباني متطلبات استخدام الأموال الاحتياطية لأنها ستمول تجديدات وإصلاحات رئيسية غير متكررة في المباني.

[يلي ذلك المرفق السابع]

المرفق السابع: تحسينات أنظمة السلامة والأمن في الثنائية 2018-2019

أهداف المشروع وفوائده المتوقعة

تهدف سياسات السلامة والأمن في الويبو إلى توفير مكان عمل آمن للموظفين والمندوبين والزوار. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، من المهم أن تكفل الويبو الامتثال المستمر للوائح الحكومية المضيفة الإلزامية والسياسات والمعايير السارية الخاصة بنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن (UNSMS). وبالإضافة إلى ذلك، يجب على الويبو أن تتولى باستمرار إدارة المخاطر الناجمة عن التهديدات الأمنية الخارجية مع الاحتفاظ ببنية تحتية حديثة ومتطورة وشاملة لإدارة السلامة والأمن في المقر على نحو يتسم باستشراف المستقبل والكفاءة التقنية والفعالية من حيث التكلفة على المدى الطويل، وبذلك تفي بالتزامات العناية الواجبة بالموظفين والمندوبين والزوار.

الامتثال للتشريعات الفيدرالية السويسرية واللوائح المحلية بشأن الحرائق

امتنثالاً لللائحة السويسرية بشأن مكافحة الحرائق الصادرة عن "الرابطة السويسرية لشركات التأمين ضد الحرائق في الكانتون (AEAI)، ستقوم الويبو بتركيب أبواب/جدران مقاومة للحرائق في مبنى جورج بودنهاوزن لمنع انتشار الحريق والدخان. وسيكفل التنفيذ أيضاً التوافق مع المبادئ التوجيهية لسياسة مكافحة الحرائق والسلامة الخاصة بنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن.

إدارة الأمن المادي في المقر بما يتفق مع سياسة نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن والمخاطر المحددة

في سياق بيئة التهديدات الأمنية الآخذة في التطور في أوروبا ووفقاً للمخاطر الحالية التي تواجهها الأمم المتحدة الموصّحة في تقييم الأمم المتحدة لمخاطر الأمن القطري في سويسرا، لا بد من تخفيف المخاطر باستمرار من خلال الاستئثار في البنية التحتية الرأسالية للسلامة والأمن. وهذا يشمل التنفيذ المرحلي لمناطق احتواء التهديدات، وأنظمة الإغلاق الديناميكي، والنوافذ الزجاجية الواقية، وإنشاء ملاذات آمنة، بدءاً باثنين من مباني الويبو.

الدوافع

الأمن والسلامة وتأمين المعلومات – ضمان أن يظل نظام إدارة الأمن في الويبو ملائماً ومحدثاً بما يتماشى مع أفضل الممارسات المتبعة في هذا القطاع وبما يتناسب مع المخاطر الأمنية المحددة التي تشكلها التهديدات الأمنية الخارجية.

اللوائح – ضمان أن تظل مرافق الويبو ممتثلةً لسياسة ومعايير نظام إدارة الأمن المعمول به في الأمم المتحدة، واللائحة الفيدرالية للحكومة المضيفة، واللائحة المحلية بشأن مكافحة الحرائق والسلامة في جنيف.

فعالية التكاليف – من خلال مواءمة الأعمال المادية مع المبادرات الأخرى المخطط لها في الخطة الرأسالية الرئيسية لتقليل فترات التعطيل إلى أدنى حد وتحقيق أقصى قدر من الفعالية من حيث التكاليف من خلال الخدمات المشتركة لإدارة المشروعات وتنفيذ الأعمال.

يستوفي المشروع متطلبات استخدام الأموال الاحتياطية لأنه سيُمَوَّل تجديدات وإصلاحات رئيسية غير متكررة في المباني.

[يلي ذلك المرفق الثامن]

